

آب 2020

ورقة تقدير موقف

كورونا تفاقم مشكلات الشباب في سوق العمل

إعداد: المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية



**FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG**

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

Phenix
الفينيق
لدراسات الاقتصاد والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مقدمة

كما هو معروف للجميع، فإن تأثيرات جائحة «كورونا المستجد» التي ضربت مختلف دول العالم خلال العام الجاري 2020 كانت واسعة وعميقة، وشملت مختلف جوانب الحياة، وقد ارتأى مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية التوقف عند تأثيرات هذه الجائحة على الشباب في سوق العمل الأردني الذي يعاني من تحديات واختلالات عميقة قبل جائحة «كورونا المستجد»، وتركزت هذه الاختلالات في ضعف قدرات الاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل جديدة، وضعف شروط العمل اللائق، وامتناع قطاعات واسعة من الشباب الأردنيين (ذكورا وإناثا) عن الانخراط في العديد من المهن والقطاعات الاقتصادية.



التحديات

خلقت الجائحة تحديات جديدة تمثلت في خسارة سوق العمل لآلاف الوظائف القائمة بسبب حالة الانكماش التي دخلها الاقتصاد الأردني، وتراجعت مستويات الأجور بشكل ملموس كنتيجة لاختلال ميزان العرض والطلب على الوظائف، إلى جانب أوامر الدفاع التي أصدرتها الحكومة وسمحت للقطاع الخاص تخفيض أجور العاملين بنسبة تزيد عن 20 بالمئة، وقد ساهمت الأزمة بتعميق التحديات التي يواجهها الشباب في هذا المجال، حيث ضاقت الخيارات أمامهم أكثر مما كانت عليه سابقا، وتبددت الكثير من الأحلام الكبيرة لديهم.

ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير وخاصة بين فئة الشباب، فقد وصلت معدلات البطالة خلال الربع الأول من عام 2020 وقبل التعرض لتأثيرات أزمة «كورونا المستجد» إلى 19.3 بالمئة توزعت بين الذكور 18.1 بالمئة وبين الإناث 24.4 بالمئة، مقارنة بـ 18.6 بالمئة نهاية عام 2019، وهي مستويات قياسية مقارنة مع معدلات البطالة التاريخية في الأردن، ومع معدلاتها في غالبية دول العالم. وتركزت البطالة بين فئة الشباب وخاصة الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة (من غير الجالسين على مقاعد الدراسة) فقد بلغ المعدل 48.3 بالمئة و 39.7 بالمئة لكل منهما على التوالي. ونتيجة لتأثيرات جائحة «كورونا المستجد» الأولية ارتفعت خلال الربع الثاني من العام الجاري 2020 إلى 23 بالمئة بزيادة قدرها 3.8 بالمئة عن الربع الأول توزعت على الذكور بنسبة 21.5 بالمئة وبين الإناث 28.6 بالمئة. وارتفعت بشكل كبير بين الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة (من غير الجالسين على مقاعد الدراسة) إلى 57.7 بالمئة و 42.2 بالمئة على التوالي. وفي الربع الثالث من عام 2020 ارتفعت نسبة البطالة بشكل واضح نتيجة فقدان الكثيرين لأعمالهم بعد التداعيات التي قادتها جائحة كورونا، إذ بلغ معدل البطالة 23.9 بالمئة بارتفاع مقداره 4.8 عن الربع الثالث من عام 2019، توزعت على الذكور بنسبة 21.2 بالمئة وعلى الإناث 33.6 بالمئة كما سجلت أعلى نسب للبطالة بين فئتي الشباب (15-19) سنة و (20-24) سنة بمعدل بلغ 53.1 بالمئة و 45.0 بالمئة على التوالي.

» سجلت أعلى معدلات

للبطالة بين الفئتين

العمريتين 15-19 سنة و

24-20 سنة بنسبة 53.1

بالمئة و 45.0 بالمئة على

التوالي «

• ومن العوامل التي ساهمت بشكل ملموس في ارتفاع معدلات البطالة، الاختلالات الكبيرة في السياسات الناظمة للتعليم في الأردن، إذ اتجهت الحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاث الماضية الى التوسع في التعليم الجامعي على حساب التعليم المتوسط والمهني، على خلاف حاجات سوق العمل، وأصبح هنالك تسهيلات كبيرة في افتتاح الجامعات في القطاع الخاص ليستوعب أكبر قدر ممكن من خريجي المسار الثانوي، الى جانب توسع الجامعات الحكومية في برامج التعليم الموازي لتعويض تراجع الدعم الحكومي لها. ما أدى الى انقلاب الهرم التعليمي، بحيث أصبحت الغالبية الكبيرة من الشباب والشابات ملتحقين في مسار التعليم الجامعي واعداد متواضعة ملتحقين في التعليم المتوسط والمهني، لنجد أن ما يقارب 300 ألف طالب وطالبة في الجامعات مقابل ما يقارب 30 ألف في التعليم المتوسط والمهني، ما أدى الى ارتفاع كبير في معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، إذ بلغت بين الاناث 77.0 بالمئة وبين الذكور 25.2 بالمئة.

• تواجه النساء والأشخاص ذوي الإعاقة تحديات إضافية للالتحاق في سوق العمل نتيجة رداءة خدمة المواصلات العامة المقدمة، إذ تواجه النساء العديد من التحديات في المواصلات العامة مثل: طول الرحلة بسبب طول فترة الانتظار في الأماكن العامة، واستخدام أكثر من وسيلة نقل غير آمنة، والتلوث السمعي الناتج عن المشادات الكلامية في الباص أو مجمع الباصات، إضافة إلى التحرش في الأماكن العامة، كما يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من عدم توفر نظام نقل يراعي إعاقاتهم المختلفة، خاصة في المحافظات.

• تصطدم الخيارات المستقبلية للشباب والشابات في الأردن بمعوقات وعراقيل عديدة، منها السياسات الاقتصادية وسياسات العمل التي طبقت في الأردن خلال العقود الماضية، حيث السياسات المالية الانكماشية والسياسات الضريبية غير العادلة التي أضعفت قدرات الاقتصاد الأردني على توليد فرص عمل جديدة، تستوعب الداخلون الجدد، حيث يدخل سنويا الى سوق العمل ما يقارب 120 ألف طالب عمل جديد، في الوقت الذي يولد فيه الاقتصاد الأردني ما يقارب 40 ألف وظيفة جديدة سنويا خلال السنوات الأخيرة، بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي الشمولي خلال السنوات العشر الماضية، وبقائها عن مستوى 2 بالمئة.

• يعاني غالبية العاملين في القطاع الخاص من ضعف كبير في شروط العمل اللائق، وخاصة بين الشباب، باعتبارهم داخلون جدد الى سوق العمل، وهي ظروف صادمة لغالبية الشباب طالبي الوظائف الجدد في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية، إذ يشكل الانخفاض الملموس في مستويات الأجور أبرز سماتها، حيث أن (66.1) بالمئة من العاملين المسجلين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تبلغ أجورهم الشهرية (500) دينار فما دون، و(29.6) بالمئة أجورهم الشهرية تبلغ (300) دينار فما دون، يضاف الى ذلك أن ما يقارب ثلث القوى العاملة الأردنية غير مغطيين بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، كذلك فإن الحد الأدنى للأجور ما زال عند مستويات منخفضة ويبلغ 220 ديناراً شهرياً ويطبق على الأردنيين فقط، وهنالك تقديرات رسمية وغير رسمية تفيد أن الحكومة سوف تتراجع عن قرارها الذي أصدرته في بداية العام الجاري 2020 برفع الحد الأدنى للأجور منذ بداية عام 2021.

الأجور، ومن غير المتوقع أن يخرج برنامج خدمة العلم الذي أعلنت تطبيقه الحكومة قبل أسبوعين أن يساهم في تخفيض معدلات البطالة، لأنه لم يخرج عن ذات الفلسفة التي بنيت عليها برامج التشغيل التي سبقته.

• تراجع فرص العمل المتاحة في دول الخليج العربي بسبب تداعيات تفشي جائحة «كورونا المستجد». حيث كانت أسواق العمل في هذه الدول تستوعب سنويا آلاف فرص العمل وخاصة من خريجي الجامعات، ما سيؤدي الى تضيق فرص الحصول على وظائف للشباب والشابات، وهنالك توقعات بعودة الاف العاملين والعاملات الأردنيين ومن بينهم الشباب خلال الأشهر القادمة، ما سيؤدي الى زيادة تحدي الحصول على وظائف.



تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي الذي

يتلقونه

• إلى جانب ذلك، تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي الذي يتلقونه. الأمر الذي ينعكس سلبا على مهاراتهم المعرفية والفنية الأساسية. إذ أن نتائج امتحان الكفاءة الجامعية الذي تعقدته وزارة التعليم العالي بشكل دوري تظهر أن غالبية خريجي الجامعات الجدد يمتلكون أقل من (50) بالمائة من المعارف والمهارات التي يجب عليهم امتلاكها، الى جانب ضعف برامج التدريب العملي أثناء الدراسة Internship. ومجمل ذلك يضع عقبات أخرى أمام الشباب للحصول على وظائف لائقة.

• فشل برامج التدريب والتشغيل الحكومية التي كانت تستهدف محاربة البطالة والتي كانت تركز على تهيئة الشباب والشابات وربطهم مع المشغلين في القطاع الخاص، حيث طبقت الحكومات المتعاقبة مجموعة من البرامج بأسماء مختلفة، دون الالتفات الى ضرورة العمل على تحسين شروط العمل في القطاع الخاص، والذي سرعان ما دفع الغالبية الكبرى من المشتغلين في إطار هذه البرامج الى ترك الوظائف التي عملوا فيها بسبب طول ساعات العمل وغياب الحمایات الاجتماعية وانخفاض مستويات



التوصيات

مساهمة في مواجهة التحدي الكبير الذي يفرضه الواقع الاقتصادي الصعب والذي يتوقع أن يتزايد بسبب تنامي تداعيات جائحة "كورونا المستجد" نقدم بعض التوصيات التي من شأن الأخذ بها التخفيف من مشكلة البطالة:

3. إعادة النظر في سياسات التعليم باتجاه التوسع في التعليم المتوسط والتقني والمهني والتقليل من التعليم الجامعي، لأن غالبية الوظائف التي يولدها القطاع الخاص في الأردن بحاجة الى هذه الأنواع من المهن، وإعادة هرم التعليم إلى وضعه الطبيعي.

4. توعية الشباب والشابات بالتخصصات الجامعية الراكدة التي استنفذت كل الوسائل لتنشيطها، وتوجيههم إلى تخصصات لها مستقبل في سوق العمل.

5. إنشاء صندوق لدعم المشاريع الشبابية الريادية في كافة محافظات المملكة.

6. تطوير نظم ضبط الجودة في المؤسسات التعليمية المختلفة، بحيث يتم ضمان جودة عالية لخريجي هذه المؤسسات سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص، الى جانب تفعيل تطبيق برامج التدريب العملي أثناء الدراسة Internship.

7. ضرورة رفع كفاءة خدمات المواصلات العامة المقدمة للأردنيين من شأنه أن يعزز من مشاركة النساء وفي الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي طبقت في الأردن خلال العقود الماضية، والذهاب باتجاه تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الاستثمار الرأسمالي والتخفيض من معدلات الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة، الأمر الذي سيساهم في تخفيف الضغوط على الصناعات الأردنية ما سيساهم في تعزيز قدراتها التنافسية، الى جانب تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي وزيادة الطلب المحلي الكلي، الأمر الذي سيدفع عجلة النمو الاقتصادي.

2. تحسين شروط العمل في القطاع الخاص من خلال توسيع شمول منظومة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع العاملين بأجر في الأردن، وضمن تطبيق معايير العمل من خلال تفعيل أدوار النقابات العمالية وتطوير نظم التفتيش في وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بالإضافة الى رفع مستويات الأجور، مما سيساهم في تشجيع الشباب والشابات للعمل في القطاعات الاقتصادية التي يعزفون عن العمل فيها، وخاصة قطاعات الزراعة والانشاءات.

